

نظرات في منهج تحقيق المخطوطات

د. أحمد بن علي بن عبدالرحمن الحذيفي



نظرات في منهج تحقيق المخطوطات (١)

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه
واهتدى بهداه وبعد:

فهذه ورقات أضعتها بين أيدي إخواني المُقَدِّمين على خَوْص غمار التحقيق، تتضمَّن منهجاً تفصيلياً لتحقيق المخطوطات، رأيتُ الحاجةَ ملحةً إلى وَضْعِهِ، ذلك أن مَنْ لم يمارسْ عملَ التحقيق يحتاجُ لمنهجٍ تفصيليٍّ يَحُلُّ عنده كثيراً من الإشكالات، ويُجيبُ عن كثيرٍ من التساؤلات، ولا تكفيه المعالمُ العامَّةُ الإجماليَّةُ، لأنها ستعترضُه أمورٌ في عمل التحقيق تتباينُ فيها مناهجُ المحقِّقين (٢)، هي موضعُ تساؤلٍ من الطلاب لمشرفيهم، كما هي موضعُ مؤاخذهٍ

(١) كتبت هذا المنهج أول مرة بعد تسجيل موضوع رسالتي للدكتوراه، وكان موضوعها: (البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) من أول الكتاب إلى آخر كلامه على الآية (٣٤) من سورة البقرة: دراسة وتحقيقاً)، استفتحتُ بها مشروع تحقيق (البحر المحيط) في قسم التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بفضل الله وتوفيقه، وقَدَّمْتُه مقترحاً لمنهج يُسار عليه في أول اجتماع بالمشرفين مع الطلاب المسجلين في تحقيق الكتاب، وعنونْتُ له حينها بـ[المنهج المقترح لتحقيق (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي]، ثم ارتأيتُ أن أعيد فيه النظر ليكون أعمَّ من كونه منهجاً مقترحاً لتحقيق (البحر المحيط) لِيُفيد منه المشتغل بتحقيق كتب التراث، ولا سيما طلبة الدراسات العليا، وبالأخص منهم المشتركون في عملٍ تحقيقيٍّ واحد، ليكون منهجٌ تحقيقيهم متقاربَ البَوْن، فزِدْتُ أشياء وأنقصْتُ مثلها ليتَّسع المنهاج لغير الكتاب المذكور، فعنونْتُ له بعد ذلك بـ(نظرات في منهج تحقيق المخطوطات)، وأنوَّه أنه ليس المراد بهاته النظراتُ تأصيلَ عمل التحقيق، فهذا جانبٌ من البحث مخدوم، ولكنها لجوانب تطبيقية في منهج التحقيق كما بيَّنتُ في المقدمة، والله أسأل التوفيق والسداد للجميع.

(٢) ومن مُثُل ذلك: اكتفاء بعض المحققين بالرجوع في تراجم الأعلام إلى كتب معاصرة كـ(الأعلام) للزركلي و(معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة، دون آخرين فيلتزمون بالرجوع إلى المصادر الأصيلة في ذلك،

من المناقشين في الغالب.

لذلك سَطَرْتُ هذه الصَّفَحَاتِ التي لم أَدَّخِرْ وُسْعاً ولم أَلْ جُهداً فيها، أَضَعُهَا بين أيدي إخواني الدَّارسين والمُحَقِّقين، والله ولي التوفيق والسداد.

وقد سَلَكْتُ في بيان المنهج التفصيليِّ منهجَ السَّبرِ والتقسيمِ (٣)، أو الإجمالِ ثم التفصيلِ، وذلك بحَضَرِ عملِ المُحَقِّقِ إجمالاً، ثم تفصيلِ الكلامِ على ما أُجْمِلَ قَبْلُ، فإنَّ عملَ المُحَقِّقِ ينحصرُ في أمرين إجمالاً:

أولهما: تحقيق النِّصِّ وإخراجه على أقرب الوجوه إلى مُراد المُؤَلِّفِ الذي يسعى إليه ويرضى عنه لو كان حياً، بحيث يكون المُحَقِّقُ بمثابة الرَّاي للكتاب عن المُؤَلِّفِ.

ثانيهما: خدمة النِّصِّ المُحَقَّقِ بوجوه عِدَّةٍ من وجوه الخدمة المتعارفِ عليها.

فأما الأمر الأول ففيه الكلام عن:

- المقابلة بين النُّسخِ الخطِّيَّةِ، وهو يُجَرُّ إلى الحديث عن:
- ترتيب النُّسخِ بحسب أوَّلَوِيَّتِها.
- استبعاد بعضها في المقابلة على الأصل.

=

والتزام البعض بالتعليق في كل موضع خلاف بعرض الخلاف والترجيح دون آخرين فلا يعلِّقون إلا في مواضع الإشكال، وكاكتفاء البعض في التوثيق بذكر مصدر أو مصدرين دون آخرين فيسردون جمعاً من المصادر، وما إلى ذلك من تلك الأمور التي لا تخفى على ممارس التحقيق.

(٣) جريباً على اصطلاح الأصوليين، وإن كان الأولى أن يقال: (التقسيم والسبر) بتقديم (التقسيم) على (السبر)، قال ابن النجار في شرح الكوكب المنير (٤/ ١٤٢-١٤٣) [بتحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان-الرياض، ط ٢، ١٤١٨هـ]: «والتقسيمُ مُقَدِّمٌ في الوجودِ عَلَيْهِ؛ لأنه تعدُّدُ الأوصافِ التي يُتَوَهَّمُ صلاحيتها للتعليل ثم يسبِّرها، أي: يختبرها لِيُمَيِّزَ الصَّالِحَ للتعليل من غيره، فكان الأولى أن يُقال: التقسيمُ والسبرُ؛ لأن الواو - وإن لم تدلَّ على الترتيب - لكنَّ البداءةَ بالمقدِّم أَجْوَدُ».

- الترميز إليها.
- إثبات الفروق بين النسخ الخطية والمنهجية في ذلك.
- وأما الأمر الثاني فيشمل أموراً:
- التعريف بغريب ما يرد في الكتاب، وذلك الغريب ينقسم إلى أقسام:
 - ١- التعريف بالغريب اللغوي: وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع:
 - غريب القرآن الكريم.
 - غريب الحديث النبوي.
 - غريب اللغة مما كان من مَقُول المؤلف أو من منقوله شعراً أو نثراً.
 - ٢- التعريف بالمصطلحات الغامضة.
 - ٣- التعريف بالأعلام غير المشهورين، وفيه:
 - ضبط قضية الشهرة وعدمها.
 - عناصر الترجمة.
 - مصادرها.
 - ٤- التعريف بغريب البلدان والأماكن، وفيه:
 - ضبط قضية الغرابة وعدمها.
 - مصادره.
- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظ، وفيه:
 - ضبط أواخر الكلمات.
 - ضبط المسائل الصَّرْفِيَّة.
 - ضبط عين الفعل (٤).

(٤) وذلك لأن عين الفعل هو موضع عناية اللغويين عامة والصَّرْفِيَّين خاصة، لأنه كثيراً ما تختلف معاني الأفعال باختلاف حركة العين منها.

- ضبط الغريب المراد تعريفه في المتن.
- ضبط ألفاظ الأحاديث والآثار.
- ضبط ألفاظ الأبيات الشعرية.
- ضبط أسماء الأعلام.
- التخريج، وفيه:
 - ١- تخريج الأحاديث النبوية.
 - ٢- تخريج الآثار المروية عن الصحابة والتابعين.
- العزو، وفيه:
 - عزو الآيات.
 - عزو القراءات المتواترة.
 - عزو القراءات الشاذة.
- التوثيق، وفيه:
 - توثيق النُّقولات الواردة في الكتاب.
 - توثيق الأشعار.
 - توثيق المسائل.
- التعليق، وفيه:
 - ضابط ما يحتاج إلى تعليق.
 - قضية الإطالة والإيجاز في التعليق.
 - قضية التزام الأدب مع المؤلف ومع غيره من أهل العلم حال الردّ والنقاش.
 - اجتناب الألفاظ المُشعرة بتعظيم النفس.
- الخدمة الفنية للكتاب، وفيه:
 - أهمية مراعاة علامات الترقيم.
 - الفهارس الفنية للكتاب.

وسوف أفصل الكلام على ما تمس الحاجة إليه من النقاط السابقة دون ما هو ظاهر؛ لأن الغرض إيضاح الإبهام والجواب عن الاستفهام، وتفصيل الإجمال ورفع الإشكال فيما يحتاج إليه في التحقيق، وليس تأصيل عمل التحقيق.



فأما الأمر الأول المتعلق بعمل المحقق، وهو: تحقيق النص، فقد تقدّم أنه يندرج تحته
أمران:

- أولهما: يتعلّق بجمع النسخ الخطيّة وترتيبها:
وعمل المحقق فيها على خطوات:
١ - أول ما يقوم به المحقق هو جمع النسخ الخطيّة من مظانّ وجودها، لأنها الأصل في عمل التحقيق، وعليها يدور عمله، ويكون ذلك بالتّالي:
- بالبحث في فهرس المخطوطات العامّة منها (٥) والخاصّة (٦)، الورقية منها والالكترونية.
- بسؤال ذوي الاختصاص والعناية.
- القيام بالرحلات العلميّة عند الحاجة إليها ما أمكّنه.
٢ - ترتيب تلك النسخ الخطيّة التي جمّعها بحسب المعارف عليه في فنّ تحقيق

(٥) وأهمها: كتاب (تاريخ التراث العربي) للأستاذ الدكتور/ فؤاد سزكين، وهو مدونة ضخمة للمصنفات العربية، سواء المخطوط منها والمطبوع، والإشارة إلى أماكن وجود المخطوطات في مكتبات العالم المختلفة، وكذلك كتاب (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق الألماني كارل بروكلمان، وقد ترجم إلى العربية، وهو أيضاً مدونة ضخمة للمؤلفات العربية، وكذلك (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط) المعروف بـ(فهارس آل البيت).

(٦) مثل: فهارس المكتبات المختلفة سواء أكانت تلك المكتبات عامة أم خاصة.

المخطوطات (٧)، واستبعاد ما لا قيمة له منها.

٣- الترميز إليها: وذلك باختيار حرفٍ يرمزُ إلى كلِّ نسخةٍ من النسخ الخطيَّة التي تم اعتمادُها في المُعارضة^(٨) والمُقابَلَة - غير النسخة الأم -، وهو أمرٌ اصطلاحِيٌّ راجعٌ إلى اختيار المحقق واجتهاده، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح.

• ثانيهما: يتعلق بالمنهجية في إثبات الفروق بين النسخ الخطيَّة:

وذلك راجعٌ إلى منهج المُعارضة والمُقابَلَة، وهو على طريقتين معروفتين، إحداهما: طريقة اختيار النسخة الأم، وثانيتهما: طريقة النصِّ المختار.

(٧) وترتيب النسخ في الأوَّلويَّة قد نظمته تسهيلاً لنفسي ولمن أراد الفائدة -إفادةً من كتاب (قواعد تحقيق

المخطوطات) لصالح الدين المنجد- فقلت:

عَشْرَ— فَأَوَّلُ بَقَلَمِ الْمُؤَلِّفِ	وَرُبَّتْ مِنْ أَزَلِ الْمَخْطُوطِ فِي
عَلَى مُؤَلِّفِ الْكِتَابِ فَارْتَضَى—	ثُمَّ الَّذِي قَرَأَهُ أَوْ عَرَضَا
فَقَرَعُهُ وَهَكَذَا عَلَى الْوَلَا	ثُمَّ الَّذِي عَنْ أَوَّلٍ قَدْ نُقِلَا
ثُمَّ الَّتِي مِنْ عَصْرِهِ ذَاتُ أَمَمٍ	فَنَسَخَهُ بِخَطِّ مَشْهُورٍ عَلَمٍ
يُقَادُ مِنْهَا حَالَةَ النِّزَاعِ	وَوُشِّحَتْ بِطُرَرِ السَّامِعِ
مَعَ السَّمَاعَاتِ الَّتِي قَدْ تَبَدُّو	ثُمَّ الَّتِي قَدْ كُتِبَتْ مِنْ بَعْدُ
فَكُنْ لَنَا أَحْكِيهِ ذَا اسْتِمَاعِ	فَمِثْلُهَا لَكِنْ بِإِسْمَاعِ
فَنَسَخَهُ سَقِيمَةً قَدْ أُخْرِتْ	فَنَسَخَهُ بِدُونِ تَارِيخٍ أَتَتْ

(٨) عارض الكتاب أي: قابله، ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (١/٨٧٦) [إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ] مادة (ع ر ض)، وفي معجم مصطلحات المخطوط العربي، لأحمد شوقي بنين، ومصطفى طوي (ص: ٣٤٠) [الناشر: الخزانة الحسنية، الرباط، ط ٣، ٢٠٠٥م]: «المعارضة: المُقابَلَة، وهي: أن يقابلَ الناسخُ نسخته بأصلٍ موثوق، وإصلاح ما يُوجدُ فيها من خطأ».

فأما الطريقة الأولى - وهي طريقة انتخاب النسخة الأم^(٩) - فهذه أشهر الطريقتين وأولاهما، وعليها درج حذاق المحققين، وذلك بجعل إحدى النسخ الخطية عمدة في نسخ الكتاب ومعارضته بغيرها من النسخ - إن وجدت -، وباختيار هذه الطريقة لا يتدخل المحقق في تغيير شيء من المتن، إلا إن كان الخطأ في آية قرآنية، فيثبتها صحيحة مراعاةً لقدسية النص القرآني مع الإشارة في الهامش إلى خطأ الناسخ، أو وقف المحقق على سقط في متن حديث أو سنده، أو طمس لبعض الكلام، أو كان الكلام لا يستقيم أصلاً بدون زيادةٍ مما فله أن يزيد ويجعل الزيادة بين معقوفتين (١٠) إشارة إليها (١١)، وهذه الطريقة - مع كونها هي الأصل - هي الأسلم للمحقق أيضاً، حيث يسلم مما قد توقعه فيه الطريقة الأخرى - كما سيأتي -، وحسب المحقق بهذه الطريقة أن ينقل الكتاب على وجهه دون تغيير أو تبديل، ولكن يشترط لسلوك هذه الطريقة أن يعثر على نسخة تأهل لأن تكون أصلاً لغيرها، كأن تكون بخط المؤلف، أو كان المؤلف قد قرأها، أو قرئت عليه، أو منقولة عن واحدةٍ مما سبق، أو كانت بخط عالم محقق، ونحو ذلك من أسباب تأهل النسخة لجعلها أصلاً يعتمد عليه ويركن إليه. وأما إن كانت النسخة لا تصلح لذلك كالنسخ المجهولة النسب أو التأريخ أو الناسخ ونحو ذلك، فهنا يأتي حذق المحقق ومهارته في الترتيب بين النسخ.

(٩) وتسمى أيضاً: الأصل، أو النسخة المعتمدة، أو النسخة الشّيخة، أو النسخة الأساس، أو النسخة المنصوبة، أما النسخة الأصلية فهي: التي حرّرها المؤلف بيده أو أشرف على نسخها وتصحيحها، ينظر: المصدر السابق (ص: ٣٥٩-٣٦١)، وهذا الكتاب مهم جداً للوقوف على معاني بعض المصطلحات التي قد تعترض المحقق في قراءة المخطوط.

(١٠) وصفٌ مثنى للقوس، وأنشئت الوصف تبعاً لموصوفه، قال في القاموس المحيط (٧٧٧/١) مادة (ق و س): «القوس: م [أي: مؤنثة]، وقد تُذكر»، فقله: «وقد تُذكر» إشارة لقلّة ذلك، وواحد (معقوفتين): (معقوفة)، مأخوذ من العطف كالعطف وزناً ومعنى، ينظر: المصدر السابق (١١١٧/٢) مادة (ع ق ف).

(١١) قال ابن كثير في الباعث الحثيث (٤١٠/٢) [بشرح: أحمد شاكر، وتعليق: ناصر الدين الألباني، وتحقيق: علي الحلبي، ط: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ]: «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم، فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب، فلا بأس بتجديده على الصواب».

على أنه قد تكون بعض النسخ المتأخرة أجود وأولى بجعلها أصلاً من نسخة متقدمة التأريخ، كأن تكون المتأخرة بخط عالم محقق، أو صححها بعض العلماء وعليها سماعات وتصويبات، ونحو ذلك، ففي بعض الأحوال قد يقدم المحقق بعض النسخ المتأخرة تأريخاً في الترتيب المذكور على المتقدمة تأريخاً لاعتبارات تبين لدقيق النظر الماهر بعمل التحقيق عند التأمل والفحص، ولا يستغني المبتدئ عن سؤال أهل الاختصاص عندما تُعوزه مهارة تحقيق المخطوطات والتعامل معها، أو حين تختلط عليه الأمور (١٢).

فإذا تخير النسخة الأم فإنه يُعارضها بغيرها من النسخ -إن وجدت- بعد أن يرتبها بعد النسخة الأم بحسب أولويتها على الترتيب المشار إليه، وبحسب ما يؤديه إليه اجتهاده. وأما فيما يتعلق بالفروق بين النسخ الخطية فقد تبين لي أنها لا تخلو من إحدى حالتين: إحدهما: أن يكون الفرق في الخط بالشكل أو بالنقط (١٣)، وما جرى مجرى ذلك، وهذا لا يخلو

(١٢) للاستزادة في هذا الباب تُنظر الكتب المؤلفة في هذا الباب، كـ(تحقيق النصوص ونشرها)، لعبد السلام هارون، و(قواعد تحقيق المخطوطات)، للدكتور/ صلاح الدين المنجد، و(المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات)، للدكتور/ محمد ألتونجي، و(منهج تحقيق المخطوطات)، لإياد الطباع، و(تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق)، للدكتور/ فهمي سعد، والدكتور/ طلال مجذوب، و(في تحقيق النص)، للدكتور/ بشار عواد معروف، و(مناهج البحث وتحقيق التراث)، و(تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات)، كلاهما للدكتور/ أكرم ضياء العمري، و(تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل)، لـأ.د/ عبدالله عسيان، و(محاضرات في تحقيق النصوص)، لهلال ناجي، و(مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين)، للدكتور/ رمضان عبدالنواب، و(تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره)، للدكتور/ عبدالمجيد دياب، و(منهج تحقيق النصوص ونشرها)، للدكتور/ نوري القيسي، والدكتور/ سامي العاني، وغيرها.

(١٣) وهنا لا بد من تحرير الفرق بين التصحيف والتحريف، وهما مصطلحان مستعملان للمحققين، ويحصل بينهما خلط ظاهر في عمل المحققين، وهو نتيجة عدم تحرير المصطلحين، بالإضافة للاختلاف في التفريق بينهما، فكثير من متقدمي العلماء لا يفرق بينهما، ويُطلق أحدهما على الآخر، ومنهم من يفرق بينهما بأن التغيير إن كان في النقط فتصحيف، وإن كان في الشكل فتحريف، كما ذكره الحافظ ابن حجر في نزهة النظر (ص: ١٢٨)، مع (النكت) لعلّ الحلي [ط: دار ابن الجوزي، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ]، ومنهم من فرق

من إحدى ثلاث حالات:

أ- أن يكون الفرق غير مؤثر في معنى النص كأن يكون الخطأ فيه ظاهراً، أو يكون راجعاً لطريقة النسخ في إهمال النقط وعدم اطّراده وما إلى ذلك، فالمُتَّبَعُ عدم إثبات الفرق في الهامش.

ب- أن يكون الفرق ظاهر التأثير في معنى النص، فلا بدّ من إثباته في الهامش.

ت- ما لم يظهر تأثيره في المعنى ولم يستتب للمحقق، فإني أرى إثباته كذلك إحصاءً على فهم القارئ، فقد يتبيّن له منه ما لم يتبيّن للمحقق.

ثانيتهما: أن يكون الفرق في النصّ بزيادة أو نقص، سواء أكانت الزيادة أو النقص في النسخة الأمّ أم في غيرها، وسواء أكان ذلك في كلمة أم في أكثر، فلا بدّ من بيان زيادة النسخة الأمّ أو النسخ الأخرى أو نقصها في الهامش دون التعرّض للنسخة الأمّ، ما لم تكن الزيادة من النسخ

=

بينهما بأن التحريف تغيير اللفظ دون المعنى، والتصحيح تغيير اللفظ والمعنى، كالكَفَوِي في الكليات (ص: ٢٩٤) [بتحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ]، وبالنظر للمعنى اللغوي للفظتين نجد أن التحريف أعمّ من التصحيح، إذ التحريف العدول بالشيء عن وجهه، ويكون في اللفظ والمعنى، فأما في اللفظ فيكون بالزيادة في الكلام أو النقص منه أو تبديل بعضه ببعض، وأما في المعنى فيكون بحمل الكلام على غير المراد، أو إجرائه في غير مَوْرَدِه، كما يذكر المفسرون عند تفسير قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [سورة النساء: ٤٦، وسورة المائدة: ١٣، ٤١]، والتصحيح عدول بالكلام عن وجهه، فهو صورة من صُور التحريف لغةً، وهو يفسّر إطلاق بعض العلماء أحدهما على الآخر، ولكن «استقر الرأي عند جمهرة العلماء في العصر الحاضر على أن التصحيح هو: تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل، كالباء والتاء والثاء والنون والياء، والجيم والحاء والخاء، والdal والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والعين والغين، والفاء والقاف، وأن التحريف هو: تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم، كالdal والراء، والdal واللام، والنون والزاي، والميم والقاف، وما إلى ذلك»، مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمُحدّثين، للدكتور/ رمضان عبدالنواب (ص: ١٢٤) [الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ]، فأنت ترى أن التصحيح يطلق على المتماثلة في الشكل، والتحريف على المشابهة في الشكل، فينبغي أن يحرّر هذان المصطلحان، ويعتمد هذا التفريق، وبالله التوفيق.

الأخرى لا يستقيم سياق النسخة الأمّ إلا بها فتثبت فيها على ما تقدّمت الإشارة إليه، وتوضع الزيادة بين معقوفتين هكذا: [].

وأما الطريقة الثانية - وهي طريقة النصّ المختار - فتكون بالتلفيق بين النسخ الخطيّة، والنظر فيها معاً حال الاختلاف لترجيح بعضها على بعض، أو إدماج بعض نصوصها ببعض، وهي طريقة كثيرة المزالق وعرة المسالك، لا ينبغي اللجوء إليها إلا حال الاضطرار (١٤)، وفي رأيي أنه لا يلجأ إليها إلا بتحقيق شرطين:

- عند استواء النسخ الخطيّة في الضعف، وذلك لا يستين إلا بعد جمع ما يمكن جمعه من النسخ الخطيّة بحسب الجهد والطاقة، وهو ما يتطلب است فراغ الجهد وبذل الوسع في البحث عن نسخ الكتاب وجمعها، وعدم الاكتفاء ببعضها والمحقق قادر على أن يجمع أكثر منها، إذ قد يكون ما تركه من النسخ الخطيّة أولى بالاعتماد مما هو بين يديه، إلا حال إغواز الحال أو المشقة ونحو ذلك مما ليس في طاقة المحقق.

- أن يكون سالك تلك الطريقة ممن قويت ملكته، وصلب عوده، ورسخت قدمه في التحقيق، ومرن على قراءة المخطوطات، وكان متوافر الأدوات العلمية واللغوية، كما أنه لا بدّ أن يكون خبيراً بأساليب المؤلّف والناسخ وطريقتهما معاً، وذلك بإمعان النظر في المخطوط، وقراءته كاملاً أو قدر منه قراءة فاحصة، يستين بها طريقة المؤلّف في تأليفه وإنشائه، وأسلوب الناسخ في خطّه، لأنه بدون ذلك قد يكون إفساده أكثر من إصلاحه، وخطؤه أوفر من صوابه من حيث لا يشعر ولا يدري.

فإذا تحقّق هذان الشرطان فإن المحقق يُعارض النسخ الخطيّة ببعضها، ويثبت الفروق بينها على نحو ما بيّن في الطريقة الأولى، إلا أنه فيما يتعلّق بالفروق بالزيادة والنقص فأرى أن

(١٤) ينظر: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للأستاذ الدكتور/ عبدالله عسيان (ص: ١٥١) [ط]:

مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ١٤١٥ هـ] وهو أحسن من تكلم في قضية التلفيق وطريقة النص المختار فيها وفتت عليه.

يُثَبِّتُ المحققُ الزيادة من بعض النسخ على ما كان ناقصاً في نسخٍ أخرى، إلا أن تكون الزيادة تشوش المعنى أو يكون بها السياق ركيكاً، ثم في حال إثباتها يَضَعُها بين معقوفتين، مبيّناً ذلك في الهامش.

ثم إن هذا النوع من الفروق لا يخلو من إحدى حالتين:

- أ- ما كان إسقاطُ الزيادة منه مُحِلّاً بالمعنى، فأقترح أن يُصطَلَحَ على التعبير عن هذا النوع في الهامش بالسَّقْط، فيقال: ساقطٌ من كذا مثبت من كذا من النسخ.
- ب- ما كان إسقاطُ الزيادة منه غير مُحِلٍّ بالمعنى والكلام مستقيمٌ بدونه، فأرى أن يُصطَلَحَ على التعبير عن هذا النوع في الهامش بالزيادة، فيقال: زيادةٌ من كذا من النسخ.

❖ وأنبئه هنا على أربعة أمور:

١. ألفاظ التمجيد لله تعالى والصلاة على النبي ﷺ والترضي عن الصحابة ونحو ذلك: هل يتبع المحقق فيه اختلافات النسخ ويثبت الفروق بينها أم يلتزم صيغة واحدة؟
والجواب: أن الأصل كما تقدّم أن يلتزم بالنص المكتوب في الأصول الخطية حرفياً، لكن لو أن المحقق التزم الصيغة المدخلة في برنامج الكتابة على الحاسوب (Microsoft Office Word) فأرى أن الأمر سهل.
٢. ما كان غير واضح في الأصل: هل يوضع بين معقوفتين بعد إثباته من النسخ الأخرى مع الإشارة إلى ذلك في الهامش أم يكتفى بالإشارة إليه في الهامش؟
والجواب: أرى أن يجعل بين معقوفتين مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، ولا يكتفى بالإشارة في الهامش؛ لأنه قد أثبت اعتماداً على نسخة غير الأصل فهو في حكم الزيادة عليها.
٣. ما يقع من تكرار بعض الكلمات لغير غرض التوكيد اللفظي سواء أكان في الأصل أم في غيره: هل يُشار إليها في الهامش أم يُضرب عنها صفحاً؟
والجواب: إن تبين له أنه وهم من الناسخ لا لإرادة التوكيد اللفظي - فإنه مقصدٌ معتبرٌ عند المتكلم تجب مراعاته - فأرى أن لا يُشار إليها أصلاً لعدم جدوى ذلك وإفادته للقارئ.
٤. ما كان من الفروق بين النسخ راجعاً إلى اختلاف رسم الإملاء بين زمن النسخ وزمن المحقق

فلا حاجة لذكره والإشارة إليه، ويلتحق بذلك ما كان راجعاً لطريقة النسخ في النقط والإعجام من حيث الالتزام به وعدمه، ويمكن أن يُكتفى بالإشارة إلى ذلك في المقدمة مع ذكر الشواهد.

- وأما فيما يتعلق بغريب ما يرد في الكتاب: فإن كان من الغريب اللغوي القرآني فلا يُكتفى بالرجوع إلى معاجم اللغة، بل يُرجع إلى كتب غريب القرآن (١٥)، وإن كان من غريب

(١٥) سأذكر هنا وفيما يأتي قوائم بأسماء أهم المصادر تحت كل عنوان.

- فمن كتب غريب القرآن المطبوعة:
 - (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٧هـ).
 - (غريب القرآن) وتفسيره لابن اليزيدي (ت ٢٣٧هـ).
 - (تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).
 - (نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن) لابن عَزِيز السجستاني (ت ٣٣٠هـ).
 - (ياقوتة الصراط) لغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ).
 - (كتاب الغريبين) للمؤدب الهروي (ت ٤٠١هـ).
 - (مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني (توفي في حدود ٤٢٥هـ)، وهو أوعبها.
 - (تفسير المشكل من غريب القرآن) لمكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ).
 - (تفسير غريب القرآن) للرازي (صاحب مختار الصحاح) (ت ٦٦٦هـ).
 - (التيسير في التفسير) للديريني (ت ٦٩٤هـ)، وهي أرجوزة في أكثر من ٣٠٠٠ بيت.
 - (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).
 - (بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب) لابن التركماني (ت ٧٥٠هـ).
 - (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ) للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ).
 - (تفسير غريب القرآن) لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ).
 - (ألفية في غريب القرآن) لزين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ).
 - (التبيان في تفسير غريب القرآن) لابن الهائم (ت ٨١٥هـ)، وهو ترتيب لـ (نزهة القلوب) لابن عَزِيز على ترتيب سور القرآن في المصحف مع زوائد وفوائد.

الحديث النبويّ فلا يُكتفى بالرجوع إلى معاجم اللغة أيضاً، بل يُرجع إلى كتب غريب الحديث (١٦)، وإن كان من غريب اللغة سواءً أكان من قول المؤلف أم من منقوله فيرجع إلى أهم المعاجم اللغوية (١٧)، وإن تطوّر مفهوم المادة اللغوية وصار له اصطلاح معاصر

(١٦) من أهم كتب غريب الحديث المطبوعة:

- (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).
- (غريب الحديث) و(إصلاح غلط أبي عبيد) كلاهما لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).
- (غريب الحديث) للخطابي (ت ٣٨٨هـ).
- (كتاب الغريبين) للمؤدب الهروي (ت ٤٠١هـ).
- (الفائق) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
- (مشارك الأنوار) في غريب الموطأ والصحيحين للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).
- (النهاية في غريب الحديث والأثر) لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، وقد جمع عبدالسلام علّوش خلاصة مادة الخمسة الأول بحاشية (النهاية) لابن الأثير وأضاف لها (إعراب الحديث) لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) وسماه (الجامع في غريب الحديث)، وهو نفيس.

(١٧) من أهم المعاجم اللغوية وأجمعها: (القاموس المحيط) للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، وشرحه: (تاج العروس) للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، وأرى أن يعتمد في الأول على الطبعة المحلاة بحواشي مصححي القاموس المقابلة على نسخة العلامة اللغوي التركزي الشنقيطي (ت ١٣٢٢هـ) المقابلة على النسخة الرسولية المقروءة على المؤلف، أما (تاج العروس) فهو من أجمع وأعظم كتب اللغة غزارةً وتحريراً، قال عنه صديق بن حسن القنوجي في (أبجد العلوم) (٢٨/٣) [ت: عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨م]: «وشرحه هذا يُغني عن حمل جملة الدفاتر المؤلفة في فن اللغة».

وهناك كتب في أنواع خاصة من غريب اللغة ك(المثلث)، ومن الكتب المطبوعة فيه: (الإعلام بمثلث الكلام) و(إكمال الإعلام) كلاهما لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، و(الغرر المثلثة والدّرر المبثّة) للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، و(المقصود والممدود)، ومن الكتب المطبوعة فيه: (المقصود والممدود) لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، ونظم لابن مالك موسوم بـ(تحفة المودود بمعرفة المقصور والممدود) وله شروح متعددة، و(الأضداد)، ومن الكتب المطبوعة فيه: (الأضداد) لقطرب (ت ٢٠٦هـ)، و(الأضداد) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، و(الأضداد) للتوّزي (ت ٢٣٨هـ)، و(الأضداد) لابن السكّيت (ت ٢٤٦هـ)، و(الأضداد) لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ)،

كأن يكون حديث الاستعمال، أو ذا صبغة علمية -مثلاً- فيُرجع للمعاجم المعاصرة (١٨).

- وأما فيما يتعلق بالتعريف بالمصطلحات الغامضة: فالأولى أن تعرّف من الكتب المتخصصة في بيان اصطلاحات كل فن (١٩)، ولا يُكتفى في ذلك بكتب التعريفات

=

و(الأضداد) لابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، وهو أوعب كتب الأضداد، و(الأضداد) لأبي الطيّب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، و(الأضداد) للمنشي (ت ١٠٠١هـ)، وقد حقق د. محمد حسين آل ياسين كتاب أبي عبيد والتّوزي والمنشي وجمعهما في كتاب واحد بعنوان: (ثلاثة نصوص في الأضداد)، وأنواع آخر من الغريب، كالمعجم والمهمّل، والمُشترَك (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، وهناك أيضاً المُعَرَّب، وفي كل منها تواليف خاصة.

(١٨) ك(المعجم الوسيط) وهو مهم في معرفة الألفاظ حديثة الاستخدام التي وافقت عليها المجامع اللغوية في القاهرة ودمشق وبغداد، و(الصّحاح في اللغة والعلوم) إعداد: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي.

(١٩) إن كان اصطلاحاً فقهياً فإن كان في المذهب الحنفي فيعرّف من الكتب التي عُنيّت بتعريف اصطلاحات المذهب الحنفي، ومن أهم الكتب المطبوعة فيه:

- (طلبة الطلبة) للنجم النسفي (ت ٥٣٧هـ).
- (حدود الأحكام) لمصنّفك (ت ٨٧٥هـ).
- (أنيس الفقهاء) للقونوي (ت ٩٧٨هـ).
- وإن كان في الفقه المالكي فمن أهم الكتب المطبوعة فيه:
- (كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب) لابن فرحون (ت ٧٩٩هـ).
- (شرح حدود ابن عرفة) للرّصاع (ت ٨٩٤هـ).
- وإن كان في الفقه الشافعي فمن أهم الكتب المطبوعة فيه:
- (حلية الفقهاء) لابن فارس (ت ٣٩٥هـ).
- (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (ت ٦٧٦هـ).
- (الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة) لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ).
- وإن كان في الفقه الحنبلي فمن أهم الكتب المطبوعة فيه:
- (المطلع على أبواب المقنع) للبعلي (ت ٧٠٩هـ).
- (الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى) لابن عبدالهادي (ابن المبرّد) (ت ٩٠٩هـ).

الجامعة لعلوم شتّى (٢٠).

• وأما فيما يتعلق بالتعريف بالأعلام غير المشهورين:

- أما ما يتعلق بقضية الشهرة فإنها أمرٌ نسبي لا ينضبط، وهو أمرٌ راجعٌ لذوق المحقق العلمي وتقديره، فلا ينبغي أن يسطر في الحواشي إلا ما يُضيف لرصيد القارئ، لا أن

=

• ومن الكتب المعاصرة:

- (معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية) لـ د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم.
- (معجم لغة الفقهاء) لـ د. محمد رواس قلعة جي ود. حامد صادق قنبي.
- (الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين) لـ د. محمد إبراهيم الحفناوي.
- (مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات) لمريم الظفيري.

• وإن كان المصطلح أصولياً فيُفاد من:

- (الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين) لـ د. محمد إبراهيم الحفناوي.
- (مصطلحات علم أصول الفقه) لـ د. خلف المحمد.
- (معجم اصطلاحات أصول الفقه) لعبد المنان الراسخ.
- (٢٠) كـ (التعريفات) للجرجاني (ت ٨١٦هـ)، و (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوي (ت ١٠٣١هـ)، و (الكليات) للكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، و (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي (ت ١١٥٨هـ)، و (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) لدستور العلماء (ت ١١٧٣هـ).

• وإليك بعض المعاجم المعاصرة في علوم متفرقة يفاد منها:

- (معجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم) لـ د. أحمد الخراط.
- (معجم ألفاظ العقيدة) لعامر عبد الله فالح.
- (معجم مصطلحات الحديث) لسليمان الحرش وحسين الجمل.
- (معجم المصطلحات البلاغية وتطورها) لـ د. أحمد مطلوب.
- (معجم القواعد العربية) في النحو والتصريف لعبد الغني الدقر.
- (معجم شواهد العربية) لعبد السلام هارون.
- (معجم شواهد النحو الشعرية) لـ د. حنا جميل حداد.

يتزَيَّد المحقِّق بالتعليقات، وقد ذكر د. محمد ألتونجي ضابطاً جيِّداً في ذلك حيث قال:
«ولا تعرَّف الأعلام إلا إذا كانت مهمَّة للنصِّ، ويحتاج إليها متوسِّط الثقافة» (٢١).
وأما إن كان التحقيق تحت إشرافٍ علميٍّ كالرسائل العلمية فيحسُن أن يكون ذلك بتشاور
كلِّ محقِّقٍ مع مُشرِّفه.

- وأما عناصر الترجمة: فأقترح أن تكون موجزةً جدًّا، يقتصر- فيها على: الاسم والكنية
واللقب (٢٢)، والمهم من النسب كالقبيلة (٢٣) والبلد (٢٤) والمذهب، وأهم أعماله

(٢١) المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات لـ د. محمد ألتونجي (ص: ١٧٨) [ط: عالم الكتب- بيروت].

(٢٢) ومعرفة الترتيب بين هذه الثلاثة في الذكر أمرٌ مهمٌّ، فإنه لا ترتيب بين الاسم والكنية اتفاقاً، وأما اللقب
فيؤخَّر عن الاسم اتفاقاً، وعن الكنية على التحقيق، وهو ظاهرٌ كلام ابن مالك في الألفية، ينظر: شرح
المكودي على ألفية ابن مالك مع حاشية ابن حمدون الحاج، وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد في منحة
الجليل على شرح ابن عقيل عند قول ابن مالك في باب (العَلَم):

واسماً أُنَى وَكُنِيَّةً وَلَقَباً وَأَخْرَنَ ذَا إِنِّ سِوَاهُ صَحْباً

لكن قال ابن حمدون (٨٧/١) [ط: دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ]: «ومحلُّ وجوب تأخير اللقب حيث لم
يشتهر المسمَّى باللقب، وإلا قُدِّم اللقب، وعليه خُرج تقديم (المسيح) على (عيسى) في غير ما آية».

(٢٣) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١٣/١-١٤) [ط: دار الكتب العلمية، بيروت، وهي مصورة
عن طبعة المطبعة المنيرية]: «عادة الأئمة الحذاق المصنِّفين في الأسماء والأنساب أن ينسبوا الرجل النسب
العالم ثم الخاص؛ ليحصل في الثاني فائدة لم تكن في الأول، فيقولون مثلاً: فلان بن فلان القرشي الهاشمي؛
لأنه لا يلزم من كونه قرشياً كونه هاشمياً، ولا يعكسون فيقولون: الهاشمي القرشي، فإنه لا فائدة في الثاني
حينئذ، فإنه يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً، فإن قيل: فينبغي ألا يذكروا القرشي، بل يقتصروا على
الهاشمي؟ فالجواب: أنه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمي قرشياً، ويظهر هذا الخفاء في البطون
الخفية، كالأشهل من الأنصار، فيقال: الأنصاري الأشهلي، ولو اقتصروا على الأشهلي لم يعرف كثير من
الناس أن الأشهلي من الأنصار أم لا، وكذا ما أشبهه، فذكروا العالم ثم الخاص؛ لدفع هذا الوهم، وقد
يقتصرون على الخاص، وقد يقتصرون على العام، وهذا قليل».

(٢٤) في المصدر السابق (١٤/١): «...ثم إنهم قد ينسبون إلى البلد بعد القبيلة، فيقولون: القرشي المكي أو
المدني، وإذا كان له نسبٌ إلى بلدين بأن يستوطن أحدهما ثم الآخر نسبوه غالباً إليهما، وقد يقتصرون على

العلمية، والوفاء.

- وأما مصادر الترجمة: فالأولى أن يكون الاعتماد على كتب التراجم التي تُعنى بتراجم رجـال الطبـة _____ات (٢٥)

أحدها، وإذا نسبوه إليها قدّموا الأول، فقالوا: المكي الدمشقي، والأحسن: المكي ثم الدمشقي، وإذا كان من قرية بلدة نسبوه تارة إلى القرية، وتارة إلى البلدة، وتارة إليهما، وحينئذ يقدمون البلدة؛ لأنها أعمُّ كما سبق في القبائل، فيقولون فيمن هو من أهل (حَرَسْتَا) -قرية من قرى الغوطة التي هي كورة من كور دمشق-: فلان الدمشقي الحرستاني، وقد يقولون في مثله: فلان الشامي الدمشقي الحرستاني، فينسبونه إلى الإقليم، ثم البلدة، ثم القرية»، وينظر: (علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيوخ وفن كتابة التراجم) للدكتور/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر (ص: ١٧٤) وما بعدها [ط: جامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤٢١هـ].

(٢٥) قال القنوجي في أبجد العلوم (٢/٣٦٢): «(علم الطبقات): أي: طبقات كلِّ صنفٍ من أهل العلم كالأدباء والأصوليين والأطباء والأولياء... إلى غير ذلك، وفي كلِّ من هذا كتبٌ مستقلة تكفّلت لبيان طبقة من تلك الطبقات».

• فمن كتب تراجم الصحابة:

- (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ).
- (أسد الغابة) للعز ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ).
- (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

• ومن كتب تراجم الرواة والمحدثين:

- (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ).
- (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

• ومن كتب تراجم القراء:

- (معرفة القراء الكبار) للذهبي (ت ٧٤٨هـ).
- (غاية النهاية) لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ).

• ومن كتب تراجم المفسرين:

- (طبقات المفسرين) للسيوطي (ت ٩١١هـ).
- (طبقات المفسرين) للدواودي (ت ٩٤٥هـ).
- (طبقات المفسرين) للأدوني (من علماء القرن الحادي عشر).

=

- ومن كتب تراجم فقهاء الحنفية:
 - (الجواهر المضوية في طبقات الحنفية) للقرشي (ت ٧٧٥هـ).
 - (الطبقات السنية في تراجم الحنفية) للعزي (ت ١٠١٠هـ).
- ومن كتب تراجم فقهاء المالكية:
 - (ترتيب المدارك) للقاضي عياض (ت ٥٥٤هـ).
 - (الديباج المذهب في تراجم أعيان المذهب) لابن فرحون (ت ٧٧٩هـ).
 - (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية) لمحمد بن محمد مخلوف (ت ١٣٦٠هـ).
- ومن كتب تراجم فقهاء الشافعية:
 - (طبقات الشافعية الكبرى) للتاج السبكي (ت ٧١١هـ).
 - (طبقات الشافعية) للتاج الإسنوي (ت ٧٧٢هـ).
- ومن كتب تراجم فقهاء الحنابلة:
 - (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ).
 - (الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب (ت ٧٩٥هـ).
- ومن كتب تراجم الأصوليين: (الفتح المبين في طبقات الأصوليين) لعبد الله مصطفى المراغي.
- ومن كتب تراجم اللغويين والنحاة:
 - (إنباه الرواة على أنباه النحاة) للقفطي (ت ٦٤٦هـ).
 - (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة) للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ).
 - (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) للسيوطي (ت ٩١١هـ).
- ومن كتب تراجم الأدباء والشعراء:
 - (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام الجُمَحي (ت ٢٣٢هـ).
 - (الشعر والشعراء) لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).
 - (طبقات الشعراء) لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ).
 - (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) للأنباري (ت ٥٧٧هـ).
 - معجم الأدباء المسمى بـ(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ).
 - (ريحانة الألباء) للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ).
- ومن كتب تراجم علماء الأندلس:

ولا يُكتفى بتوثيق التَّرجمة من كتب التراجم العامَّة (٢٦) مع وجود التَّرجمة في كتب الطَّبقات، وأرى أن يُكتفى في التوثيق بمصدرين، فلا حاجة لتكثير المصادر وإثقال الحواشي بها.

• وأما فيما يتعلَّق بالتعريف بالبلدان والبقاع:

- فيقال في قضية الغرابة والشُّهرة ما تقدَّم في التعريف بالأعلام.
- وأما مصادره: فيُكتفى بالتوثيق من مصدرين من مصادر التعريف بالبلدان (٢٧)، فإن كان الموضوع مما هو باقٍ على اسمه في عصرنا، أو طرأ على اسمه تغييرٌ فُيرجَّع إلى المراجع الحديثة كالأطالس (٢٨)؛ لإعطاء صورة واضحة عنه وتحديد مكانه، قال د. محمد

=

- (تاريخ علماء الأندلس) لابن الفَرَضِي (ت ٤٠٣هـ).
- (الصلة في تاريخ أئمة الأندلس) لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ).
- (بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس) لابن عميرة الضَّبِّي (ت ٥٩٩هـ).
- (نفح الطيب) للمقري (ت ١٠٤١هـ).
- (٢٦) وهي تنقسم إلى قسمين:
- كتب مرتَّبة على السنين كـ(تاريخ الأمم والملوك) للطبري (ت ٣١٠هـ)، و(شذرات الذهب) لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، وكتب مرتَّبة على الأسماء كـ(وفيات الأعيان) لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، و(سير أعلام النبلاء) للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، و(الأعلام) للزَّركلي، و(معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة.
- (٢٧) من أهم المصادر في ذلك:

- (معجم ما استعجم) للبكري (ت ٤٨٧هـ).
- (الأمكنة والمياه والجبال) للزنجشيري (ت ٥٣٨هـ).
- (معجم البلدان) لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ).
- (مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع) لعبد المؤمن البغدادي (ت ٧٣٩هـ).
- (الروض المعطار في خبر الأقطار) للحميري (ت ٩٠٠هـ).

(٢٨) من أهم المصادر في ذلك:

ألتونجي: «ويعرّف الموضع بحسب موقعه قديماً وحديثاً وحدوده وأبرز ما فيه» (٢٩)، وينبغي للمحقق -إن تطلب الأمر- الاستفادة من المواقع الالكترونية في هذا الباب لدقتها في ذلك.

• وأما فيما يتعلق بضبط ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ: فإن من أهم ما يقوم به المحقق هو ضبط الألفاظ التي يؤدي عدم ضبطها إلى سوء فهم للمعنى، أو إيهام له، أو تداخل في المعاني، ولذا فأرى أن يولي ذلك عناية خاصة، وضابط ذلك: أن تُضبط الكلمات التي تحمل أكثر من قراءة (٣٠)، وذلك بضبط ما يأتي:

- ضبط أواخر الكلمات: وليس هذا على إطلاقه، بل يضبط ما كان محتاجاً إلى ضبط منها دون ما هو ظاهر، لِمَا فيه من إعراب الكلام الذي هو إيضاحه وبيانه، قال ابن جني في بيان الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» (٣١)، والحركات في الخطّ تقوم مقام الألفاظ.

- ضبط المسائل الصّرفيّة: ولا سيما عين الفعل؛ لأنه أكثر إشكالاً من غيره، وعليه مدار كثير من المسائل الصّرفيّة، ولا سيما عند تحقيق نصّ يتضمّن مسألة تصرّيفية، فإنه إذا لم تُعلم

=

- أطلس القرآن.
- أطلس الحديث النبوي.
- أطلس السيرة النبوية.
- أطلس التاريخ العربي الإسلامي.
- أطلس دول العالم الإسلامي.
- أطلس الفرق والمذاهب الإسلامية، ستهها لد. شوقي أبو خليل.
- أطلس الأديان لسامي المغلوث.

(٢٩) المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات (ص: ١٧٨).

(٣٠) ينظر: المصدر السابق (ص: ١٧٢).

(٣١) الخصائص (١/ ٣٥) [بتحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى - بيروت، ط ٢].

حركة عين الفعل حال تصرّيفه - إن لم يضبطه المؤلف باللفظ - فلا فائدة تتحصّل للقارئ من قراءة ذلك المبحث الصّرفي.

- ضبط الغريب المراد تعريفه في المتن (٣٢): بأن يضبطه المحقّق في المتن من كتب المعاجم حين الرجوع إلى تعريفه، ولا يكتفي ببيان معناه فقط، لتام الفائدة.
- ضبط ألفاظ الأحاديث والآثار: وأهمية ذلك ظاهرة.
- ضبط ألفاظ الأبيات الشعريّة: لهما هو معلوم أن الأبيات الشعرية قائمة على وزانٍ دقيق لا بدّ من مراعاته، إذ لو لم يُراعَ لأدّى ذلك إلى قراءة البيت بطريقةٍ محلّلةٍ بوزنه الذي قام عليه.

- ضبط أسماء الأعلام: ولما لضبط الأسماء من أهميةٍ عني به الأئمة المتقدّمون من أهل الحديث والرواية، وكان عندهم ما يُعرف بـ (المؤتلف والمختلف)، قال ابن الصّلاح: «وهو ما يأتلف أي: يتفق في الخطّ صورته، ويختلف في اللفظ صيغته، هذا فنّ جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلاً» (٣٣)، ويكون ذلك بالرجوع إلى كتب ضبط الأعلام (٣٤)، وأن يضبط في المتن دون توثيق أو تعليق إلا ما أريد التعريف به من

(٣٢) (في المتن) متعلّق بـ (ضبط الغريب) لا بـ (المراد تعريفه).

(٣٣) مقدمة ابن الصّلاح مع التقييد والإيضاح للزين العراقي (ص: ٣٦٣) [مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ].

(٣٤) من أهمها:

- (الإكمال) لابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ).
- (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط) لابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ).
- (تكملة الإكمال) لابن نقطة (ت ٦٢٩هـ)، وهو بقدر ثلثي الأصل (الإكمال) كما في الرسالة المستطرفة للكتاني (ص: ٨٧) [دار الكتب العلمية-بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ].
- (المشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب) للذهبي (ت ٧٤٨هـ).
- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- (تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب) لابن خطيب الدهشة (ت ٨٣٤هـ).

الأعلام.

• وأما فيما يتعلق بتخريج الأحاديث والآثار: فإن المحقق يخرجها بعزوها إلى مصادرهما من كتب السُّنَّةِ المختلفة (٣٥) - بذكر الكتابِ والبابِ، ورقمِ الجزءِ والصفحةِ والحديثِ أو الأثرِ إن وجد -، وأرى أن لا يكتفي برقمِ الجزءِ والصفحةِ، أو رقمِ الحديثِ أو الأثرِ، وأنه لا بدَّ من ذكر اسمِ الكتابِ والبابِ؛ وذلك لاختلاف طبعاتِ كتبِ السُّنَّةِ وتعدُّدها، واختلافِ الترقيمِ تبعاً لذلك، لكنها لا تختلفُ في اسمِ الكتابِ والبابِ، ثم إن كان الحديثُ أو الأثرُ مخرَّجاً في الصحيحين أو أحدهما فيكتفي بالتخريجِ منهما، وإن كان في غيرهما فيعزُّوهما إلى كتبِ السُّنَّةِ الأخرى، وينقلُ ما يجدُ من كلامِ أهلِ الفنِّ عليهما تصحيحاً وتضعيفاً وإعلالاً.

• وأما فيما يتعلق بعزِّو القراءاتِ المتواترة أو الشاذَّة: فيكتفي في ذلك بالرجوع إلى مصدرين من المصادر الأصلية للقراءات (٣٦)، وبالنسبة للقراءة الشاذَّة فإذا لم توجد في مصادر

- (المغني في ضبط أسماء الرجال) للفتني (ت ٩٨٦هـ).

(٣٥) ينظر لبيان أنواع كتب السنة وأسمائها: (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) لمحمد بن جعفر الكتاني.

(٣٦) من أهمها:

- (الكشف عن وجوه القراءات السبع) لمكي القيسي (ت ٤٣٧هـ).

- (التيسير) للداني (ت ٤٤٤هـ).

- (الإقناع) لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ).

- (المصباح الزاهر) للشهرزوري (ت ٥٥٠هـ).

- (النشر) لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ).

القراءات الشاذة (٣٧) فمن كتب التفسير التي عُنِيَتْ بِذِكْرها (٣٨)، مع العناية بالرجوع لمصادر المؤلف في القراءات ما أمكن.

• وأما فيما يتعلق بالتوثيق:

- فإن كان نقلاً عن أهل العلم فيوثق من كتبهم المطبوعة، فإن لم يكن للمنقول عنه كتاب، أو تعذر الوصول إليه، فمن الكتب المعتمدة في ذلك الفن.
- وإن كان من الشواهد الشعرية فيوثق من مصادره، مع النسبة إلى القائل -إن وُجد-، ويكتفى في ذلك بالعزو إلى مرجعين أو ثلاثة من كتب الأدب الأصيلة كالدواوين القديمة، وأُمّات كتب الأدب (٣٩).
- وإن كانت من المسائل العلمية التي تحتاج إلى توثيق فيكتفى بتوثيقها من مصدرين أصيلين.

• وأما فيما يتعلق بالتعليقات من قبل المحقق:

(٣٧) من أهمها:

- (مختصر في شواذ القرآن) لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).
- (المحتسب) لابن جني (ت ٣٩٢هـ).
- (مفردة ابن الحصن البصري) و(مفردة ابن محيصن) كلاهما للأهوازي (ت ٤٤٦هـ).
- (شواذ القراءات) لرَضِيّ الدين الكرمانى (من علماء القرن السابع).
- (إعراب القراءات الشاذة) للعكبري (ت ٦١٦هـ).
- (٣٨) ك(جامع البيان) للطبري (ت ٣١٠هـ)، و(الكشف والبيان) للثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، و(الكشاف) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، و(المحرر الوجيز) لابن عطية (ت ٥٤٦هـ)، و(مفاتيح الغيب) للفخر الرازي (ت ٦٠٤هـ)، و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي (ت ٦٧١هـ).
- (٣٩) قال ابن خلدون في مقدمة تاريخه (ص: ٥٥٣-٥٥٤) [ط: دار إحياء التراث العربي-بيروت]: «وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين، وهي: (أدب الكاتب) لابن قتيبة، وكتاب (الكامل) للمبرّد، وكتاب (البيان والتبيين) للجاحظ، وكتاب (النوادر) لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها، وكُتِبَ المُحَدِّثِينَ في ذلك كثيرة».

- فلا يُعْمَلُ المحقق قلمه في الحواشي إلا فيما تدعو إليه حاجة، من شرح غامض، وبيان مُبْهِم، وتخريج حديث أو أثر، وتصحيح خطأ وسهو، وما إلى ذلك مما تقدّم كثيرٌ منه، على أن يُوجَزَ الكلام إيجازاً؛ لئلا يشتت القارئ بين المتن والحاشية، ويتضخّم بذلك الكتاب.

- ويجب مراعاة الأدب العلمي في التعليق أو التعقيب، بالاعتدال في إصدار الأحكام، ومناقشة الآراء، فلا يقطع بصواب رأيه وتخطئة المؤلف أو أحد من أهل العلم حال مناقشته لمسألة ما، بل يبيّن رأيه مشفوعاً بدليله.

- كما ينبغي تجنّب الألفاظ المُشْعِرة بتعظيم النَّفس أو الاعتداد بالرأي أو التّعلي.

• وأما فيما يتعلّق بالخدمة الفنية للكتاب:

- العناية بعلامات التّرقيم: يتأكّد الاهتمام بعلامات التّرقيم، قال د. محمد التّونجي: «... وتُسَاعِدُ هذه العلامات كذلك على توضيح المعاني التي يتطلّبها النصّ أو تمهّد إلى هذا التوضيح، بل إن بعض هذه العلامات مختصرات لمعانٍ يُجِمْ الكاتب عن ذكرها، فتؤدّيها هذه العلامات مرموزة... وهكذا يلاحظ الباحث أن علامات التّرقيم وُضِعَتْ أصلاً لضمان وضوح الفكرة وسهولة الاستيعاب» (٤٠)، ويقول أيضاً: «العناية بعلامات التّرقيم في تحقيق المتون أشدُّ أهمية من كتابة البحوث» (٤١).

- الفهارس الفنية: وأمّا الفهارس الفنيّة للكتاب فهي بالغة الأهمية، حيث إنها مفاتيح الكتاب وكشافاته، وهي تتنوّع باختلاف موضوع الكتاب المحقّق، لكن هناك فهارس ثابتة جرى عرّف المحقّقين على تضمينها، وهي فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الآثار، وفهرس الأشعار، وفهرس الأعلام المترجم لهم، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

(٤٠) المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات (ص: ٣٣، ٣٦).

(٤١) المصدر السابق (ص: ١٤٩).

توصيات

أختمُ ببعض التوصيات التي يُرجى أن ترتقي بمستوى عمل التحقيق لطلاب الدراسات العليا خصوصاً، والمشتغلين بتحقيق كتب التراث عموماً، وهي على قسمين:

القسم الأول: موجّه للمؤسّسات العلمية، ومراكز البحوث، والكراسي العلمية، والمشرّفين على أعمال التحقيق:

١ - تكوين لجنة علمية متخصصة من ذوي الاهتمام والعناية بالتحقيق وكتب التراث في كل قسم من أقسام الدراسات الإسلامية، يكون من أولويات عملها دراسة جدوى المشاريع العلمية المقدّمة للتحقيق قبل عرضها على الأقسام، ويكون في اعتبارها ما سيأتي في التوصية الثانية.

٢ - عدم الاعتماد في التحقيق على نسخ سقيمة أو دعيّة (٤٢)، فضلاً عن نسخ وحيدة، إلا حال الضرورة، وذلك يكون - في نظري - بتحقق أمرين:

الأول: عدم الوقوف على نسخة موثوقة للكتاب المراد تحقيقه (٤٣).

الثاني: أن لا يكون الكتاب قد حُقّق قبل ذلك ولو تحقيقاً ربحياً، أو طُبِع طبعة سقيمة؛ لأن تحقيق أيّ كتاب اعتماداً على نسخ سقيمة لن يُضيف جديداً، بل قد يكون التحقيق الثاني أسوأ من الأوّل.

٣ - تكليف الدارسين بمرحلة الما جستير بتحقيق بعض النصوص؛ لتطبيق ما درّسوه نظرياً

(٤٢) «المخطوط الدّعيّ: هو المخطوط النّكرة الذي لم يُقابل على أصل الشيخ أو المؤلّف أو على نسخة موثّقة»، معجم مصطلحات المخطوط العربي (ص: ٣٢١).

(٤٣) وعلى المتقدّم بمشروع التحقيق است فراغ الوسع وبذل قصارى الجُهد في البحث عن نسخ الكتاب الخطيّة، ودور اللجنة العلمية المتخصصة المقترحة تتبّع ذلك، ولا يكتفى بدعوى المتقدّم بمشروع التحقيق عدم الوقوف على نسخة موثوقة.

في مادة مناهج البحث والتحقيق، ليكونوا على قَدَم الاستعداد لدى خَوْضِ غمارِ التحقيق.

٤ - متابعة المشرفِ لعمل الطالب الذي يَقُومُ بالتحقيق متابعةً دقيقةً، لا سيَّما إن لم يكن سبقَ له ذلك، لأن التحقيقَ مَزَلَّةٌ أقدامٍ، ومَضَلَّةٌ أفهامٍ، وهو من الأمانة العلمية التي أُنيطَتْ بالمشرف.

القسم الثاني: موجّهٌ لكلِّ مُقَدِّمٍ على عمل التحقيق من طلاب الدراسات العليا خصوصاً، وغيرهم من المشتغلين بعمل التحقيق عموماً:

١ - الاهتمام بتقوية جوانبِ النقص لدى المحقِّق، ويكون ذلك بثلاثة أمورٍ في الجملة:
الأول: تقوية الجانب اللغوي والنحوي والصرفي، لأنه يُكسِبُ صاحبه ملكةً قويةً وذائقةً خاصّةً في فهم كلام العلماء بوجهٍ صحيحٍ، ومعرفةٍ أساليبهم.
الثاني: تميم جوانبِ النقص في التخصص الذي يتمي إليه طالبُ الدراسات العليا، وفي موضوع الكتاب الذي يَقُومُ بتحقيقه، وذلك بالقراءة والبحث وسؤال أهل العلم وذوي الاختصاص.

الثالث: العناية بقراءة بعض الكتب التي عُنيَتْ بالأخطاء اللغوية الشائعة، ليتجنّبها المحقِّق في تعليقاته، ومن أهمها:

- لحن العوام للزبيدي (ت ٣٧٩هـ).
- تثقيف اللسان للصقّلي (ت ٥٠١هـ).
- دُرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، للحريري (ت ٥١٦هـ).
- الأخطاء اللغوية الشائعة، لمحمد علي النجار.
- معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني.
- أخطاء لغوية شائعة، للبيانوني.

٢ - أوصي كلّ من لم يسبق له تحقيق المخطوطات أن يكون وثيق الصّلة بمشرفه الأكاديمي، وبكلِّ من يكون له عوناً - بعد الله - في تخطّي عقبات التحقيق، ولا سيَّما

في أول خَطَوَاتِهِ، وأن لا ينفردَ بنفسه، أو يعتمدَ عليها، فإن طريقَ التحقيقِ وعَر،
ومَهَاوِيهِ بعيدَةُ القَعْرِ.

٣- أن لا يظنَّ طالبُ الدراساتِ العليا أن التحقيقَ أيسرُ- السَّيْلَيْنِ، وأَسْهَلُ المسْلَكَيْنِ،
فيسارعَ في التسجيلِ في تحقيقِ مخطوطٍ بناءً على تلك القناعةِ، فإن من خَبَرَ التحقيقَ
ومارَسَه تبيَّن له أنه أَصْعَبُ مَسْلَكًا، وَأَعَمَّقُ غَوْرًا، وتأمَّل هذه الكلمةَ للجاحظ:
«وَلَرَّبَّمَا أَرَادَ مُؤَلِّفُ الْكِتَابِ أَنْ يُصْلِحَ تَصْحِيفًا أَوْ كَلِمَةً سَاقِطَةً فَيَكُونُ إِنْشَاءً عَشْرَ-
وَرَقَاتٍ مِنْ حُرِّ اللَّفْظِ وَشَرِيفِ الْمَعَانِي أَيْسَرَ عَلَيْهِ مِنْ إِتْمَامِ ذَلِكَ النِّقْصِ حَتَّى يَرُدَّهُ إِلَى
مَوْضِعِهِ مِنْ اتِّصَالِ الْكَلَامِ» (٤٤)، ولذلك فأوصي طالبُ الدراساتِ العليا أن يتأَنَّى
في اختيارِ موضوعِ رسالَتِهِ، وأن لا يسارعَ للتسجيلِ في تحقيقِ مخطوطٍ إلا بعدَ قناعةٍ
تامةٍ، ومشاورةٍ متأنيةٍ، ومعرفةٍ بقدراته وأدواته العلمية، ودرايةٍ بالكتاب المرادِ
تحقيقُهُ.



سائلاً الله تعالى للجميع التوفيقَ والسدادَ وحسنَ القصدِ وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه:

د. أحمد بن علي بن عبد الرحمن الحذيفي